

# مسيحيات في مصر ينتفضن على قوانين الإرث الإسلامية

## التنوع الديني يطرح جدلاً بشأن إقرار المساواة في الإرث



يتمتع الأقباط في مصر بحقوق متساوية مع المسلمين في كافة المجالات، باستثناء قانون الميراث الخاص بالنساء القبطيات، اللاتي تنطبق عليهن قوانين الميراث الإسلامية. وهو ما أثار حفيظة محامية مصرية ودفعها لإطلاق مبادرة للحقوق الشخصية ما زالت فعاليتها مستمرة تحت عنوان "مسيحيات في البطاقة.. مسلمات في الإرث"، لتسليط الضوء على مشكلة الإرث ومواجهتها والتصدي لها من أجل إقرار قوانين تمنح المساواة التامة في الميراث بين الرجل والمرأة.

### شيرين الديداونوي

القاهرة - تشهد أروقة بعض المحاكم المصرية معاناة الآلاف من المسيحيات المحرومات من الحق في الاحتكام إلى مبادئ شرعتهن بخصوص توزيع أنصبة الإرث، وبيات تطبيق الشريعة الإسلامية في توزيع الميراث "للذكر مثل حظ الأنثيين" أمراً مفروضاً عليهن يبطئه القضاء بشكل تلقائي بالمخالفة لنص المادة الثالثة من دستور 2014 وتقول إن "مبادئ شرائع أتباع الديانات السماوية المصدر الرئيسي للتشريع في أمور أحوالهم الشخصية واختيار قياداتهم".

أطلقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حملة ما زالت فعاليتها مستمرة حتى الآن تحت عنوان "مسيحيات في البطاقة مسلمات في الإرث"، لتسليط الضوء على مشكلة الإرث من خلال استقبال وطرح تجارب للمعاناة التي تمر بها المسيحيات للضغط على الكنائس للإسراع بإصدار قانون موحد لأحوال الشخصية للمسيحيين، والذي لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن وتحديد مواد قاطعة تفيد المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة.

في طريق تفعيل مبدأ المواطنة وحرية العقيدة، وإن كان قاصراً على أتباع الديانات السماوية.

لكن إقرار هذا النص دون تفعيله يعد إهداراً لتلك المبادئ، ويجب اتخاذ إجراءات فعلية لاستصدار قوانين في الإرث وتوزيع الأنصبة الميراثية بالتساوي بين الذكور والإناث لكن المحكمة تجاهلت شهاداتهم.

لذلك، توجهت إلى المحكمة العليا لتضع في هذه الأحكام، معتقدة أنه على المحكمة أن تحترم الهياكل القائمة داخل المجتمع، وتسألت: إذا لم أحوّلها إلى المحكمة، فمن سيفعل ذلك من أجلي؟

تمسكت نصرالله بالاحتكام لشرعيتها، ولو كلفها الأمر خوض معركة لإقرار مبدأ ممارسة حقها في المساواة بين الرجل والمرأة، ربما لو انتصرت يتحسن وضعها وسيدات مصريات أخريات، ترى أنهن في ظل هذا المجتمع يتعرضن للمشاكل نفسها، بغض النظر عن الديانة.

تحاول المحامية الاستفادة من تشريع مسيحي نادر يحترم المساواة بين الجنسين، لأن نص المادة الثالثة من الدستور المصري خطوة معقولة

### الشريعة الإسلامية تلقى قبولا لدى قطاع كبير من الذكور المسيحيين، لأنها تمنحهم نصيباً ضعف الإناث، لذلك حاول بعضهم تبرير ذلك بأنه قانون تفرضه الدولة

ارتبطت الحملة بقضية هدى نصرالله التي خرجت بمشاكلتها من الإطار الشخصي إلى الفضاء العام، ولم تجد لها حلاً بسبب أن قوانين البلاد تفرض على الإناث قوانين الميراث الإسلامية.

وقفت هدى نصرالله، وهي مصرية مسيحية منذ وفاة والدها في ديسمبر

### هل ينجح الدعاء في نيل المطالب

انتشرت الدعوات المطالبة بتحقيق المساواة في الميراث في أرجاء العالم العربي بعد أن اقترحت الحكومة التونسية مشروع قانون يلبي هذه المطالب خلال السنة الماضية.

لكن مؤسسة الأزهر، أعلى مؤسسة دينية سنية في العالم الإسلامي، وقفت ضد الاقتراح مشددة على أنه يتناقض مع الشريعة، ولوّحت بأنه يزعزع استقرار المجتمعات العربية.

في هذا السياق، توضح هند أحمد زكي، وهي أستاذة مساعدة في العلوم السياسية بجامعة كونيتيكت، أن مسألة الميراث تتجاوز القواعد الدينية وتمتد إلى طبيعة المجتمع والنظام القضائي المبتني على كراهية النساء في المجتمع المصري.

وتلفت زكي النظر إلى مسألة مهمة، وهي أن الدولة تخشى منح حقوق متساوية للمرأة المسيحية لأنها تعتقد أنها ستهدم الطريق للمرأة المسلمة التي ستطالب بنفس الشيء قريباً.

وتلقى الشريعة الإسلامية قبولاً لدى قطاع كبير من الذكور المسيحيين، لأنها تمنحهم نصيباً ضعف الإناث، وحاول بعضهم تبرير ذلك بأن لا إرادة لهم في الأمر، إنما هو قانون الدولة الذي تفرضه المحكمة.

ويتغاضى البعض عما يرد بإعلام الوراثة، ويتعاملون بشكل ودي بعيداً عن المحكمة، والقيام بقسمة رضائية وفقاً لمبادئ الشريعة المسيحية بالمساواة بين الذكر والأنثى في الإرث أو حسب حاجة الشخص، فالأكثر احتياجاً يحصل على النسبة الأكبر، وهناك من يمنح النساء بعض الأموال مقابل التنازل عن ميراثهن.

تقول كريمة كمال، إن قضية نصرالله تسلط الضوء على التمييز المزدوج الذي يمكن أن تواجهه المرأة القبطية في مجتمع يدرج فيه الدين على بطاقات الهوية الصادرة عن الحكومة، "يجب ألا تنفذ قواعد دين معين على أتباع ديانة أخرى".

لذلك يواجه المسيحيون قيوداً على الزواج بين الأديان وبناء الكنائس، ويمنع التبشير عليهم.

تعذ الكنيسة القبطية واحدة من أقدم المراكز المسيحية في العالم، وهي محافظة في تعاملاتها مع المسائل الاجتماعية، وتحظر الطلاق، إلا لعدة الرزا أو تغيير الملة.

ومع أن النظام القانوني في مصر يمنح الكنيسة القبطية السلطة الكاملة في مسائل الأحوال الشخصية التي تهتم الأقباط، لكن الكنيسة لا تتمتع بنفس الصلاحيات لفرض حقوق الميراث التي وضعتها الديانة لاتباعها.

عندما سُئل البابا الراحل شنودة الثالث عن موقف الكنيسة في تقسيم الميراث بين الرجل والمرأة قال "الكنيسة لم تضع للميراث نظاماً محدد، والمسيحية لم تضع قوانين حديثة، وإنما وضعت مبادئ روحية في ظلها يمكن حل المشاكل المالية وغيرها، ويخضع هذا على موضوع الميراث".

يرى المحامي القبطي، جرجس بباوي، أن هذه القضايا ناتجة عن التعصب الديني، ومثل العشرات من الأقباط في قضايا مماثلة مؤخراً، لكنه لم يفز بأي واحدة بعد، ويأمل أن تكون نهاية قضية هدى، المعروضة على المحكمة الدستورية العليا في مصر مختلفة.

تتسمى هدى نصرالله إلى عشرة ملايين مسيحي قبطي في مصر، وتعيش في مجتمع مسلم في أغلبه مما جعله يخضع لدستور تعدد فيه الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات الرئيسي، بقوانين تتعلق بالأحوال الشخصية، وحصلوا على دعم النسبة القانونية من عدد الأعضاء المطلوب قبل المناقشة (قراءة 60 نائبا).

مقدمة من نواب لتعديل قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها فعلياً، أي أن هناك تسعة مقترحات برلمانية يرى الأزهر أنها والعدم سواء.

يبدو أن الأزهر مستعد بقوة لخوض المعركة ضد البرلمان والحكومة، إذ لا يكف عن إصدار بيانات إعلامية تؤكد أحقيته بإعداد القانون، وأخرها حديث شيخه أحمد الطيب، قال فيه "الأحوال أن يترك الحديث فيها لمن هبّ ودبّ"،

## الأزهر يخوض معركة الأحوال الشخصية لحفظ مكانته

التلفزيون المصري قبل أيام، "الأزهر لن يفرط في رسالته قيد أنملة، في ما يتعلق بالشريعة الإسلامية"، مضيفاً "نحن حراس على هذه الأمانات".

### الأزهر جعل معركته مع البرلمان والحكومة تبدو كدفاع عن الشريعة، وصور معارضيه على أنهم ضد الارتكاز إلى النصوص الإسلامية في تحديد القضايا الأسرية

يقود كلام الطيب، إلى أن الأزهر جعل معركته مع البرلمان والحكومة تبدو كدفاع عن الشريعة، وصور معارضيه على أنهم ضد الارتكاز إلى النصوص الإسلامية في تحديد القضايا الأسرية، وهي محاولة تبدو مقصودة لدغدغة مشاعر الناس وحشد دعم الأغلبية للأزهر في موقفه، ومن ثم يحرج الحكومة ومجلس النواب ويدفعهما إلى التراجع والرضوخ إليه.

تصعيد الأزهر الأخير باعتداده آراء دينية وقانونية لبعض الأصوات الهامشية التي تسنده، يكشف بوضوح أن المؤسسة الدينية، تسعى حثيئة عبر إظهار دفاعها عن الشريعة إلى التمسك بأخر ميراث وجودها، وهي التي فقدت الكثير من برقيتها.

واصفا دعوات البعض بعدم مشاركة الأزهر في صياغة القانون بأنها "عبث لا يليق لمن يحترم نفسه ويحترم غيره".

رأى البعض في تصعيد الطيب، أنه جاء رداً على كلام محمد محبوب مساعد وزير العدل، عندما أكد أن الحكومة شكلت لجنة لإعداد قانون للأحوال الشخصية، أي أن هناك نية حكومية لتجاهل قانون الأزهر، لأن الحل الوحيد أمام المؤسسة الدينية أن تقدم قانونها إلى البرلمان عن طريق الحكومة، إذ لا يخول لها الدستور تقديم قوانين من تلقاء نفسها.

وتدرك السلطات المصرية حدود المناورة المسموح بها، فمنذ خمسينات القرن الماضي مثلت مؤسسة الأزهر واجهة بدينية للمؤسسة الرسمية السياسية، حيث بدأت خطوات عملية

وقالت سعاد محمد لـ "العرب"، وهي محامية في قضايا الأحوال الشخصية، إنها رغم موقفها المناهض من تصرفات البرلمان، وابتعاده عن طموحات الشارع، لكنها تدعم موقفه ضد قانون الأزهر، لأن نصوصه تفتح الباب على مصراعيه لرجال الدين للتحكم في مصائر وعلاقات الناس والمجتمع يعتقد معارضو الأزهر، أن خوضه معارك ذات صبغة أسرية تبدو متعمدة، حتى يبتعد بنفسه عن الدخول في جدل يرتبط بتجديد الخطاب الديني وتنقيح التراث وتطهير نفسه من المتشدد، مقابل بناء قاعدة شعبية من طبقات عدة في المجتمع تكون الظهير الشعبي للمؤسسة ضد محاولات التغيير بالامر الواقع، ومواجهة الضغوط المتلاحقة لإرغامها على التطوير.

ما يلفت الانتباه، أن الأزهر يبدو وهو يخوض معركة الدفاع عن حقه في إعداد قانون الأحوال الشخصية، كأنه يدافع عن هيئته ومكانته الدينية، ويعتبر تجاهله يمثل اعتداء على الشريعة، حتى أن الطيب قال في لقائه الأسبوعي على

يوجد أمام البرلمان ستة مشروعات بقوانين تتعلق بالأحوال الشخصية، تقدم بها النواب، وحصلوا على دعم النسبة القانونية من عدد الأعضاء المطلوب قبل المناقشة (قراءة 60 نائبا).

مقدمة من نواب لتعديل قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها فعلياً، أي أن هناك تسعة مقترحات برلمانية يرى الأزهر أنها والعدم سواء.

يبدو أن الأزهر مستعد بقوة لخوض المعركة ضد البرلمان والحكومة، إذ لا يكف عن إصدار بيانات إعلامية تؤكد أحقيته بإعداد القانون، وأخرها حديث شيخه أحمد الطيب، قال فيه "الأحوال أن يترك الحديث فيها لمن هبّ ودبّ"،



تجاهل لمدينة الدولة